العاطلون في أوروبا

أكثر الفئات هشاشة في أوروبا كانت الأشد تضررا من فقدان الوظائف أيضا، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة في المنطقة

حنان مرسي

Hanan Morsy

كانت أكثر الفئات هشاشة في سوق العمل الأوروبية – أي العمال الشباب وذوي المهارات المحدودة والعمال المؤقتين– هي الأشد تضررا أثناء الأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية. وإذا ظل هؤلاء العمال عاطلين عن العمل لفترة أطول من اللازم، فالأرجح أنهم سيفقدون مهاراتهم، وتثبط عزيمتهم، وينسحبوا من قوة العمل. وقد تسبب انتشار البطالة بين هذه الفئات في تفاقم عدم المساواة بين الدخول كما أنه يثير خطر تمزيق النسيج الاجتماعي في أوروبا، مما يهدد مواردها العامة ويعيق النمو.

وللتوصل إلى كيفية تأثير التطورات في سوق العمل بعد الأزمة على عدم المساواة في أوروبا، وما يمكن عمله لتقديم يد العون، نظرنا في أسباب عدم المساواة في الدخول في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي– التي تتوافر عنها مجموعة قوية من البيانات عن عدم المساواة– على مدار ربع القرن (١٩٨٠–٢٠٠٥) السابق للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. وباستقراء تجارب ما قبل الأزمة، اتضح أنه على الرغم من شبكات الأمان الاجتماعي التي اشتهرت بها أوروبا، فإن الأزمة تسببت في تفاقم عدم المساواة في المنطقة أساسا عن طريق زيادة البطالة وتثبيط إنشاء الوظائف. وإضافة لذلك، فإنه مع رسوخ أركان التعافي، فإن مصير عدم المساواة في القارة ستحدده تفاعلات هذا التعافي على المستوى العالمي وفي أوروبا ذاتها– أي فئات الدخل التي تحقق أكبر استفادة. فالتعافي الذي لا يصاحبه إنشاء وظائف يمكن أن يزيد التفاوت الاقتصادي سوءا ويضعف الأداء الاقتصادي والتجانس الاجتماعي على حد سواء.

لا سبيل للدهشة

في المجمل، أدى ارتفاع البطالة إبّان الأزمة إلى زيادة عدم المساواة بنحو نقطتين مئويتين في منطقة اليورو ككل، وبما يصل إلى ١٠ نقاط مئوية في البلدان الهامشية– اليونان وآيرلندا والبرتغال وإسبانيا– حيث تدهورت أوضاع سوق العمل بصورة أشد حدة بكثير. وأدت الأزمة كذلك إلى تسرب العمال المثبطة عزيمتهم من قوة العمل، وهو عامل يرجح أنه تسبب في زيادة تفاقم التفاوت في الدخول. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تكون شبكات الأمان الاجتماعي قد خففت من أثر البطالة على عدم المساواة.

وقد ارتفعت درجة عدم المساواة في معظم بلدان منطقة اليورو حيث أدى ارتفاع معدلات البطالة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وتشير التقديرات إلى أن إسبانيا وآيرلندا بصفة خاصة، قد عانتا من أكبر تدهور في معدل توزيع الدخل، مع ارتفاع معدل عدم المساواة في الأجور بمقدار ٢٠ نقطة مئوية و ١١ نقطة مئوية، على التوالي. ويرجع هذا الأمر إلى تصاعد معدلات فقدان الوظائف مع الانكماش الحاد في أنشطة قطاع البناء بعد انفجار فقاعات الإسكان، مما ترك كثيرا من العمال ذوي المهارات المحدودة بدون عمل. ويمكن عزو ما يقرب من نصف مساهمة البطالة في عدم المساواة في هذين البلدين إلى البطالة طويلة الأجل. وفي المقابل، لم تكد تتغير مستويات عدم المساواة في ألمانيا وهولندا؛ حيث كانت استجابة البطالة لانخفاض الناتج خافتة على غير العادة بسبب برامج التوظيف القائم على عدم التفرغ التي دعمت الإبقاء على الوظائف تحسبا لحدوث ارتداد إيجابي.

وفي بلدان أوروبا، ترجع فروق عدم المساواة في الدخول بين مختلف البلدان إلى تفاعل تطورات سوق العمل، ومستويات التعليم، والإنفاق الاجتماعي. وبصفة عامة، جاءت الأدلة لتؤكد صدق التوقعات. فمعدلات البطالة المرتفعة فضلا على البطالة طويلة الأجل ونظام التوظيف ذو المستويين للعمالة المؤقتة والدائمة تتسبب جميعا في زيادة عدم المساواة. أما شبكات الأمان الاجتماعي، بما في ذلك إعانات البطالة ومدفوعات الرعاية الاجتماعية؛ وتوفير المزيد من الأنشطة التعليمية، وزيادة فرص العمل للفئات الضعيفة التي لا تجد عملا بسهولة– خاصة النساء والشباب – فإنها تتسبب جميعا في خفض معدلات عدم المساواة.

ما الذي ينبغي عمله

بوسع البلدان الأوروبية اتخاذ عدد من الخطوات لحماية فئات السكان الضعيفة من مخاطر البطالة والمساهمة في تقليل عدم المساواة في الدخول:

- **إعادة توازن الحماية الوظيفية**– بغية دعم إنشاء الوظائف– بتقليل الحماية للعمال الدائمين في حين يتم تعزيزها للعمال المؤقتين، وهم بصفة عامة آخر من يتم تعيينهم وأول من يتم فصلهم؛
- **تجنب البطالة طويلة الأجل**، من خلال تقديم المساعدة في البحث عن وظائف، والتدريب، وتقديم حوافز للتوظيف في القطاع الخاص؛
- **تحسين فرص وصول الشباب لسوق العمل**، بتحقيق التكامل بين خدمات التوظيف ونظام التعليم من خلال برامج التواصل، والتدريب، وتعلم المهارات، والاستفادة من تدابير المساعدة في البحث عن عمل؛
- **اجتذاب أصحاب الدخل الثاني في الأسر للانضمام إلى قوة العمل**، بتعزيز دعم رعاية الأطفال وإتاحة الفرصة للمرأة لتقديم إقرار الدخل بصورة مستقلة عن الزوج في البلدان التي تفرض ضرائب مشتركة على الأسرة؛
- **إتاحة الفرصة لزيادة توافق الأجور مع الإنتاجية** لتزويد الشركات بحوافز أفضل للاستثمار وإنشاء الوظائف؛
- **دعم المنافسة وتهيئة مناخ أكثر ملاءمة للأعمال** بإلغاء حواجز القيد وتقليل قيود التشغيل في قطاعات مثل الخدمات وصناعات التجزئة والشبكات.

والتعافي القوي الذي يصاحبه إنشاء للوظائف هو فقط القادر على تحسين توزيع الدخل ودعم التجانس الاجتماعي واستمرارية النمو على المستوى السياسي. ومن الضروري التعجيل بتعافي التوظيف من خلال إجراء إصلاحات بعيدة المدى في أسواق المنتجات والعمل، بغية منع تراكم البطالة طويلة الأجل، خاصة بالنسبة للفئات الأشد تضررا.

حنان مرسي اقتصادية في الإدارة الأوروبية في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل تصدر قريبا عن صندوق النقد الدولي بعنوان:

"Unemployment and Inequality in the Wake of the Crisis."